المستقبل الاقتصادي ٢٠١٦/٣/٢٢

ارتفاع الشحن العام ٥،١٧% والعائدات ٣٧ مليون دولار حتى شباط

زخور: مرفأ بيروت استخدم ٨٠% من طاقته.. والمطلوب توسعته

الفونس ديب

«مرفأ بيروت يمشي عكس التيار». بهذه الكلمات يلخص رئيس غرفة الملاحة الدولية بيروت ايلي زخور النتائج الايجابية التي حققها المرفأ في الشهرين الأولين من العام الجاري في مختلف نشاطاته ما عدا حركة المسافنة التي انخفضت بحسب رأيه نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية وتعرض الدول التي يخدمها المرفأ في هذا الاطار لازمات اقتصادية وأمنية.

وتحسباً لاستمرار النمو المضطرد لحركة المرفأ وانعكاسها السلبي على آدائه، دعا زخور الى ايجاد مشروع جديد لتوسعة المرفأ «بسرعة قصوى». واشار الى انه تم استخدام ٨٠ في المئة من قدرته الاستيعابية حتى الآن، محذرا من انه «في حال استمر النمو المضطرد للحركة المسجلة، فاننا سنعود الى أزمة الازدحام والى سماع صرخة التجار من جديد بعد عامين على اقل تقدير».

الارقام

وأظهرت الارقام الصادرة عن المرفأ، ارتفاع عدد البواخر التي رست داخل المرفأ في شباط الماضي بنسبة ٢٣ في المئة الى ١٦٠ باخرة مقارنة مع ١٣٠ باخرة في شباط ٢٠١٥، كما ارتفع الشحن العام بنسبة ١٠ في المئة الى ٦٥١ الف طن مقابل ٥٦١ الف طن شباط ٢٠١٥.

وبالنسبة للسيارات المستوردة عبر المرفأ، فقد انخفض عددها بسنبة ٠،٣٤ في المئة الى ٧ آلاف و٢٧١ سيارة مقابل ٧ آلاف و٢٩٦ سيارة، في حين لم يسجل خلال هذا الشهر عبور اي مسافر عبر مرفا بيروت.

أما الحاويات، فسجلت ارتفاعا نسبته ٤،٤ في المئة الى ٧٨ الفا و٤٤٤ حاوية مقابل ٧٥ الفا و١٠٦ حاويات سجلها المرفأ في شباط ٢٠١٥، كما ارتفعت عائدات المرفأ خلال هذا الشهر بنسبة ١٧ في المئة الى نحو ١٨،٨ مليون دولار، مقابل نحو ١٦مليونا في شباط ٢٠١٥.

وفي الشهرين الاولين من العام الجاري، أظهرت الاحصاءات ارتفاع عدد البواخر التي رست في المرفأ بسنة ١٩ في المئة الى الف ٣١٣ باخرة مقابل ٢٦٣ باخرة في الفترة نفسها من ٢٠١٥، كما ارتفع ارتفع الشحن العام بنسبة ١٧،٥ في المئة الى مليون و٣٣٤ الف طن مقابل مليون و١٣٦ الف طن.

وبالنسبة لعدد السيارات، ارتفع عددها بنسبة ٢٢ في المئة الى ١٦ الفا و٩٣٣ سيارة مقابل ١٣ الفا و٨٧٩ سيارة حتى شباط ٢٠١٥، فيما لم يسجل عبور اي مسافر عبر مرفأ بيروت خلال الشهرين الاولين من العام ٢٠١٦.

أما الحاويات، فارتفع عددها حتى شباط من العام الجاري بنسبة ٧،٢ في المئة الى ١٧٠ الفا و٣٤٢ حاوية، مقابل ١٥٨ الفا و٨٧٦ حاوية، فيما ارتفعت عائدات المرفأ في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٦ بنسبة ١٦ في المئة الى نحو ٣٧ مليون دولار.

زخور

وفي هذا الاطار، نوه زخور بالنتائج الايجابية التي سجلها مرفأ بيروت على مختلف المستويات، وقال «المرفأ يمشي عكس التيار، فهو سجل ارقاما ايجابية رغم التراجع الاقتصادي الذي اصاب كل القطاعات الاقتصادية في البلد، كما ان الارقام تكون عادة متراجعة في الشهرين الأولين من أول كل عام، لأن زخم استيراد البضائع يكون قبل شهرين وثلاثة اشهر من نهاية العام»، معتبرا ان «المرفأ يقوم بدور هام على مستوى عمليات الشحن البحري في الحوض الشرقي للمتوسط».

وبالنسبة لتراجع حركة المسافنة، أوضح زخور ان «هذا يعود الى امرين اساسيين، الاول، ارتفاع الحركة الداخلية على حساب المسافنة، والثاني، تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية وتعرض الدول التي يخدمها المرفأ في هذا الاطار، الى أزمات اقتصادية وأمنية، وهذه الدول، هي: سوريا، تركيا، اليونان ومصر»، مشيرا الى ان حركة المسافنة في الشهرين الاولين من ٢٠١٦ انخفضت بنسبة ١١ في المئة الى ٤٨ الفا و٦٠٠ حاوية مقابل ٥٤ الفا و٨٠٠ حاوية حتى شباط ٢٠١٥».

وتطرق الى بعض النشاطات التي حققت قفزة كبيرة في حركتها، وهي: البضائع المستوردة برسم الاستهلاك المحلي التي سجلت زيادة نسبتها ١٠ في المئة خلال الشهرين الاولين من العام ٢٠١٦ الى ٥٦ الف حاوية مقارنة مع ٥١ الف حاوية في الفترة نفسها من العام ٢٠١٥، وكذلك الحاويات المصدرة والملأة بالبضائع اللبنانية التي ارتفعت بنسبة ٣٩ في المئة جتى شباط الى ١٢ الفا و٧٠٠ حاوية مقارنة مع ٩ آلاف و٢٠٠ حاوية حتى شباط ٢٠١٥».

وإذ لفت الى الغاء مشروع ردم الحوض الرابع نهائيا، دعا الى ايجاد مشروع جديد لتوسعة المرفأ «بسرعة قصوى»، مشيرا الى انه تم استخدام حتى الآن ٨٠ في المئة من القدرة الاستيعابية للمرفأ، «وفي حال استمر النمو المضطرد للحركة المسجلة، فاننا سنعود الى أزمة الازدحام والى سماع صرخة التجار من جديد بعد عامين على اقل تقدير، وذلك ليس من أي ازمة في رسو البواخر، انما من عدم قدرة الباحات الداخلية على استيعاب الحاويات».

واعتبر زخور ان «الوضع سيزداد تعقيدا مع استقرار سوريا وبدء عملية اعادة اعمارها، حيث سيتم الاستعانة حكما بمرفأي بيروت وطرابلس في هذا الاطار لضخامة المواد التي ستستخدم في هذه العملية».

ولفت زخور الى ان لا مشروع مطروحاً في هذا الاطار حتى الآن.